مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات / المجلد:02/ العدد: 08 [ديسمبر2020]. ص.ص 31-51
ISSN:2661-7781

تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات العامة بالجزائر: تجربة مواقع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية نموذجا

Challenges of protecting intellectual property rights in the websites of public libraries in Algeria: the websites of public reading libraries field study

نجاة بن حريرة [1,*]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، nadjet.benharira@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/22	تاريخ القبول: 2020/11/28	تاريخ النشر: 30/ 12/ 2020

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم التحديات التي تواجهها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر في حمايتها لحقوق الملكية الفكرية بمواقعها الإلكترونية، خاصة في ظل التكنولوجيات الحديثة التي تلعب دور السلاح ذو حدين في هذا المجال، فعلى قدر الإيجابيات أو الفوائد التي جاءت بها لتطوير الإتاحة الإلكترونية وتسهيل حصول المستفيدين على المعلومات العلمية، على قدر السلبيات أو المشكلات التي خلقتها بهذه المكتبات التي وجدت نفسها محصورة بين مجالي الإتاحة والحماية، ومن هذا المنطلق فانه تم الاعتماد على المنهج الوصفي لبناء الاطار المفاهيمي للدراسة، مع الاستعانة بالتحليل للوصول الى نتائج الدراسة التطبيقية التي كانت على مواقع المكتبات العمومية للوسط الجزائري، وذلك من خلال أداة الاستبيان الموجه للمكتبيين العاملين بها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج مفادها أن المكتبات الرئيسية تعتمد وبشكل كبير على مواقعها ضمن شبكات التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات العلمية والأكاديمية على اختلاف أنواعها (كتب، تقارير، منشورات، مجلات، ملتقيات، ندوات...) مع وجود بعض الصعوبات التي تعرقل جهود المكتبيين لحماية لهذه المعلومات خاصة من جريمة السرقات العلمية في ظل نقص الآليات التكنولوجية لضمان هذه الحماية.

* **المؤلف المرسل**: نجاة بن حريرة، **الإيميل**: nadjet.benharira@univ-biskra.dz

الكلمات المفتاحية: الوسط الجزائري؛ الحماية الإلكترونية؛ حقوق الملكية الفكرية؛ المواقع الإلكترونية؛ المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

Abstract

This paper aims to study the most important challenges of intellectual property rights protecting that the public reading libraries face in Algeria in their websites, especially during the modern technologies that has many advantages or benefits that they brought to develop electronic availability and facilitate Beneficiaries' access to scientific information, and in the same time these technologies has a several negatives or problems that they created in these libraries, which found themselves confined between the two areas of availability and protection, so from this standpoint, we use the descriptive method on the conceptual framework for the study, and the analysis to reach the results of the applied study that was on The public libraries of the of Algerian center, through the survey tool directed to the librarians working there, consequently, the study reached a set of results that the main libraries rely heavily on their websites within social networks in the dissemination of scientific and academic information of all kinds (books, reports, publications, Magazines, forums, seminars ...) with some difficulties impeding the efforts of librarians to protect these Information, especially, from the crime of scientific plagiarism during the lack of technological mechanisms to ensure this protection.

Keywords: *Algerian center; Challenges; Electronic protection; Intellectual property rights; public reading libraries; Websites.*

مقدمة

تعتبر المكتبات العامة بالجزائر من أهم أنواع المؤسسات الوثائقية التي لها دور كبير في تثقيف وتطوير المجتمع على اختلاف الأعمار، الفئات، المستويات والاتجاهات الفكرية، أي أنها تقدم جميع الخدمات لأكبر عدد ممكن من هؤلاء الأفراد على غرار الأنشطة المكتبية الأخرى المنوطة بهم، وهذا ما يشكل عبئا كبيرا على المكتبيين المشتغلين بهذه المكتبات، مما أدى بهم إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة لتسهيل القيام بالأنشطة المكتبية و تقديم خدمات المعلومات بأسرع وقت وباقل جهد وتكلفة ممكنة، ويتمثل استعمال هذه التكنولوجيات الحديثة في اللجوء إلى المواقع الإلكترونية؛ فتعتبر هذه الأخيرة من أهم المنافذ الإلكترونية المستعملة بالمكتبات العامة في الآونة الأخيرة نظرا لتشعب مجالات العلم والمعرفة البشرية وكذا ازدياد أعداد المستفيدين من مصادر

هذه العلوم والمعارف؛ فوجد المكتبيون من هذه المواقع مخرجا من الضيق الزمني والعملي لهم، لكن وكما أن لهذه المواقع الإلكترونية إيجابيات، فإنها وفي نفس الوقت جلبت معها الكثير من التحديات التكنولوجية خاصة في مجال حماية مصادر المعلومات المتاحة بها من مختلف الانتهاكات الأخلاقية والقانونية والتي على رأسها السرقات العلمية.

ومن هذا المنطلق، وجد مكتبيو المكتبات العامة بالجزائر أنفسهم بين سندان الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات وإرضاء احتياجات المستفيدين وبين مطرقة حماية حقوق الملكية الفكرية لهذه المصادر المتاحة من الجرائم الإلكترونية المعلوماتية.

الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة

تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر من أهم المهام المنوطة بالمكتبيين في هذه المكتبات، فلا يتوقف الأمر عند اقتناء ومعالجة مصادر المعلومات وإتاحتها، بل يتعداه إلى ضمان الحماية المثلى لها في ظل ازدياد أعداد مستعملو المواقع الإلكترونية لهذه المكتبات، وفي ظل وجود العديد من التحديات أو المشكلات (البشرية، المادية، القانونية...) التي تحول دون ضمان هذه الحماية وبقاءها لأطول فترة ممكنة، وعليه فالتساؤل المطروح: ماهي أهم التحديات التي تواجهها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية لحماية حقوق الملكية الفكرية بمواقعها الإلكترونية؟ وفيم تتمثل آخر الاجتهادات للتغلب على هذه التحديات؟

2. تساؤلات الدراسة

وعلى ضوء ما تقدم، نستنتج بأن الحاجة مازالت قائمة لدراسة أهم المشكلات والتساؤلات التي تطرح في إطار موضوع الدراسة والتي نوجزها في النقاط الآتية:

- ✓ ماهو واقع خدمات المعلومات بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر؟
- ✓ كيف يمكن قياس فعالية المواقع الإلكترونية لهذا النوع من المكتبات العامة؟
- ✓ ماهي أهم الخدمات الرقمية المقدمة لمجتمع المستفيدين من المكتبة من خلال هذه المواقع الإلكترونية للمكتبات؟
- ✓ فيما تتمثل مشكلات حماية حقوق الملكية الفكرية للمعلومات المتاحة بالمواقع الإلكترونية لهذه المكتبات؟

- ✓ ماهي أهم الاستراتيجيات الكفيلة بحماية هذه الحقوق (على الأقل الأدبية منها) ضمن هذه المواقع؟
- ✓ فيم تتمثل جهود المكتبيين لضمان الخصوصية الرقمية للمعلومات الإلكترونية؟
- ✓ ماهو مستقبل حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية بالجزائر؟

3. أهداف الدراسة

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي نبرزها كالاتي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المكونة لمتغيرات البحث (المكتبات العامة، الملكية الفكرية، المواقع الإلكترونية).
- حصر أهداف المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر ودورها في خدمة المجتمع الجزائري.
- رصد أهم الأنشطة المكتبية والخدمات التي يقوم بها مكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر.
- ربط جهود مكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بإتاحة مصادر المعلومات بالمواقع الإلكترونية.
- تسليط الضوء على آليات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر.
- تحديد أهم التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية المثلى لحقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

4. منهج البحث

نظرا لموضوع الدراسة المتمحور حول تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر، ولبناء أطر ومجالات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ساهم في إبراز واقع حماية حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات العمومية وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية المثلى لمصادر المعلومات المتاحة إلكترونيا، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بأداة التحليل التي ساهمت في إبراز نتائج الدراسة الميدانية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

5. مجالات الدراسة

أ-المجال المكاني: وتمثل في بعض المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي لها مواقع إلكترونية.

ب-المجال الزمني: وتمثل في التوقيت المستغرق لبناء كل من الإطار النظري والمنهجي للدراسة والذي دام حوالي 20 يوم.

ج-المجال البشري: وتمثل في مكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تمتلك مواقع إلكترونية مكان الدراسة.

د-المجال الموضوعي: وتمثل في دراسة أهم التحديات التي تحول دون حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر.

6. أدوات جمع البيانات

استنادا إلى موضوع الدراسة وعينة البحث، تم الاعتماد على الاستبيان (الإلكتروني) الموجه لمكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية كأداة للبحث، والذي احتوى على محورين، حيث احتوى كل محور منهما على مجموعة من الأسئلة متعلقة بموضوع البحث:

المحور الأول: وجاء بعنوان: مصادر المعلومات بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر: بين الإتاحة والحماية.

المحور الثاني: تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر.

7. مجتمع وعينة الدراسة

ونظرا لموضوع الدراسة الذي سلط الضوء على التحديات التي يواجهها مكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر لحماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية، فإنه تم الاعتماد على المكتبيين المشتغلين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر كمجتمع للدراسة؛ وتم اتخاذ المكتبات التي تمتلك موقع الكتروني بالوسط الجزائري والتي تمثلت في مكتبات ولايات: برج بوعريريج، المسيلة، الجزائر العاصمة، باتنة، قسنطينة والجلفة كعينة للبحث لكن ونظرا لعدد الاستبيانات الموزعة في ظل الأزمة الراهنة وظروف العمل المتذبذبة بالمكتبات، فإنه تم الاعتماد على عدد الاستبيانات المسترجعة فقط والذين بلغ عددهم كمايلي:

المكتبات	عدد المكتبيين (الاستمارات الموزعة)	العينة المعتمدة (الاستمارات المسترجعة)
برج بوعريريج	04	03
المسيلة	06	04
الجزائر العاصمة	15	07
باتنة	08	06
قسنطينة	12	08
الجلفة	09	03
المجموع	54	31

الجدول 1.عينة المكتبات محل الدراسة

الإطار النظري للدراسة

1. مفاهيم عامة

1.1. المكتبات العامة

هي مؤسسات ثقافية تعليمية فكرية وتثقيفية تنشئها الدولة وتمولها من الميزانية العامة لها، تعمل على حفظ التراث الثقافي الإنساني والفكري، ليكون في خدمة القراء والمواطنين من كافة الطبقات الاجتماعية والمهنية على اختلاف مؤهلاتهم العلمية وعلى اختلاف أعمارهم والمهن والثقافات. والمكتبة العامة بهذا المعنى تعتبر من أهم الوسائل التي تعين على نشر المعرفة والارتقاء بمستوى الفن والثقافة في البيئة.[1]

2.1. المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

تعرف المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-275 المؤرخ في 18 سبتمبر 2007 بأنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تنشأ بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح وزير الثقافة، ويحدد مقر كل مكتبة بمرسوم الإنشاء، حيث يمكن لمكتبات المطالعة العمومية أن تتوفر على ملحقات تنشأ بقرارات مشتركة بين وزير المالية والوزير المكلف بالثقافة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية".[2]

3.1. المواقع الإلكترونية

مجموعة من الملفات التي تحتل مساحة تخزينية قامت مؤسسة جامعية بحجزها ضمن جهاز خادم (يكون عادة تابعا للجامعة) ليشكل مضمونا متكاملا يحوي معلومات ويشكل نشاطات ويقدم خدمات لجمهور الجامعة من إداريين وأساتذة وطلبة"[3]

4.1. الملكية الفكرية

وتعني "...حق المالك أي حقوق الإنسان فيما يتعلق بثمرة فكره «، وهي ملكية ترد على أعمال تمخض العقل البشري من إبداعها وإخراجها إلى الواقع على شكل أشياء ملموسة تستفيد منها البشرية وتخول لصاحبها حق نسبة عمله له فقط والتمتع بالعائد المادي منها.[4]

2. التكنولوجيات الحديثة بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

1.2. استخدامات التكنولوجيات الحديثة:[5]

في إطار تطبيقات الأنترنت في المكتبات، نجد أن ظهور الشبكة العالمية عمل على تعدد الاتجاهات في البحث العلمي، فقد تطورت خدمات الأنترنت لتوفر للمكتبات إمكانية استرجاع النص الفائض المترابط HyperText الذي يشمل النص والصورة والصوت وهكذا تباين التطبيقات الفعالة والمفيدة في المكتبات لهذا التطور الهائل والتي تحقق الغرض من تطبيق الأنترنت في المكتبات وتزايد الخدمات الإلكترونية يشجع المكتبة على استبدال النماذج التقليدية بالنماذج الحديثة المتطورة والمبنية على تكنولوجيا المعلومات.

وهكذا نجد أن المكتبة تسعى دوما لتلبية حاجات المستفيد من خلال توفيرها للمصادر المطلوبة بأسهل الطرق الممكنة، ولقد أصبحت المكتبات وسط بين المستفيد والإنتاج الفكري العالمي لتسهيل الوصول إليه بسرعة واسترجاع المعلومات بالكميات المطلوبة؛ فعبر شبكة الإنترنت أصبح بإمكان القارئ الدخول إلى موقع خاص يتضمن مقتنيات عدد كبير من المكتبات العالمية العامة والخاصة، ويتيح له أو مستخدم الموقع إمكانية طرح أسئلة أو استفسارات حول محتويات كل مكتبة. كما يرشد الباحثين على وجه الخصوص إلى أسماء الكتب والمراجع التي يحتاجون إليها، وأسماء الكتب والمراجع التي يحتاجون إليها، أو أسماء المكتبات التي يمكن أن يجدوا فيها ما يريدونه.

إن التكنولوجيا أحدثت تحولات جوهرية في بيئة المكتبات، و كان ذلك من خلال تهافت المكتبات على أتمتة وظائفها، معتقدة بذلك أن هذا التغيير سيمكنها من حل جميع مشاكلها، و من ثم فهي لم تضع حسابات لما يترتب عنها من آثار إيجابية أو سلبية، و قد كان نتيجة لهذا الإقبال الكبير على إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مكتباتنا، ظهور فوضى تكنولوجية ذلك أن كل مكتبة سلكت طريق معين في هذا المضمار، بمعنى أنه لم يحصل هنا أي تنسيق فيما بين المكتبات فهي عاجزة عن استيعاب التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف قدراتها العلمية كونها لا تتوفر على الموارد والقدرات البشرية المؤهلة على اعتبار أن المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات هم

بنسبة قليلة وهذا بالضرورة يطرح صعوبة في تحقيق الاستفادة في تحقيق استفادة الكاملة من التجهيزات والنظم المستعملة، لأنه كما يقال" فاقد الشيء لا يعطيه"، كما أن عدم استغلال المتخرجين من الحاملين لشاهدات في الإعلام الآلي والإلكتروني في المكتبات لأضعف من قدراتها الفنية وقد أدى هذا إلى عدم قدرتها على توظيف بشكل فعال في معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها؛

فالملاحظة التي يمكننا الخروج بها من خلال تطبيق التكنولوجيات الحديثة في المكتبات العمومية، أن هذه المكتبات هي في إطار استخدام برمجيات وثائقية غير مصممة باتفاق وإجماع من جميع الجهات، حيث أنه لم يحصل أي اتفاق بخصوص إدخال التكنولوجيا إلى المكتبات الجزائرية، لا على المستوى المركزي أو حتى على مستوى اللجنة الوطنية لأمناء المكتبات التي لم يصبح لها وجود منذ سنوات طويلة.

2.2. الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات

"هي إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوفرة في المكتبة أو مراكز المعلومات بشكل مادي أو مختزن إلكترونيا في أوعية التخزين بها، أو من خلال إمكانات الوصول إليها بواسطة شبكات للمعلومات المتاحة لمجتمعها [6]

مع اتساع حجم المعرفة بطبيعة المعلومات وباحتياجات المستفيدين والمجالات المعرفية والنوعية المختلفة فقد أصبح أمناء المكتبات العامة يمتلكون مهارات خاصة تؤهلهم للسير قدما على درب تحسين عملية البحث على شبكة الأنترنيت ومن ثمة فلا غرابة في أن المكتبات العامة أصبحت تشارك بمزيد من الفعالية في تطوير هذه البيئة المعلوماتية وتقوم بتوفير مصادر المعلومات الجديدة المتميزة على شبكة الأنترنيت، وإعطاء المزيد من القيمة على هذه المصادر المعلوماتية من خلال إعادة تخزين هذه المصادر واتباع فعاليات الرقابة على الجودة، وإعلام مستفيد المكتبة بما هو موجود لدى المكتبة من خلال الأنترنيت أو استخدام الأنترنيت كوسيلة جديدة من وسائل تقديم الخدمة من خلال خدمة البريد الإلكتروني.

ومع تزايد قوة الانفجار المعرفي فان الخدمات المعرفية الجارية تصبح على قدر كبير من الأهمية لكل من الباحث والأكاديمي ولجميع المهتمين بملاحقة أحدث التطورات، ومن حسن الطالع فإن للأنترنيت قدرة على إدماج المعلومات المتغيرة مع المصادر المعرفية المتوفرة التي تساعد على خلق الخدمات المعرفية الجارية والحديثة وإعلام المستفيدين بالحديث والجديد وذلك باستخدام الشبكة سواء من خلال برامج الحوار أو برامج البريد الإلكتروني.

وقد عرف[7] ODLIS (Science Online Dictionary for Library and Information) الإتاحة الحرة على أنها إتاحة المعلومات بشكل مجاني على النطاق العالمي من خلال الأنترنيت في شكل سهل الاستخدام، ذلك أن الناشر عادة ما يحفظ المواد في أرشيف الأنترنيت ويسمح بالوصول إلى تلك المواد مجانا وهو ما يعرف بالمستودعات الرقمية المتاحة على الويب، وتعد الإتاحة الحرة للمعلومات شكل جديد من أشكال النشر العلمي الذي تم تطويره بهدف خدمة البحث العلمي، كما أنها تخدم المكتبات في التحرر من القيود التي تفرضها الزيادة المفرطة في أسعار الدوريات العلمية المحكمة لاسيما في مجالات الطب والعلوم، وتضمن الإتاحة الحرة كسر الاحتكار من قبل الناشرين على توزيع البحوث العلمية، فضلا على أنها تجعل الوصول والحصول على المعلومات العلمية منصف للكافة مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

3. حماية حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

1.3. أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية الأدبية:[8]

تكمن أهمية حماية الملكية الفكرية في أنها تدعم الإبداع والابتكار والتطوير، ذلك أن الحفاظ على حقوق المبدعين هو بمثابة حصانة وتشجيع لهم من جهة، وتشجيع لروح الإبداع في المجتمع من جهة ثانية، ومردودها الإيجابي حافزا للشعوب لكي تنمي وتطور قدراتها، فحماية الملكية الفكرية وحق المؤلف واجب حثيث على الفرد والمجتمع والدولة والأمة.

أولا –الحفاظ على استمرارية الإنتاج الذهني: للحفاظ على استمرارية الإنتاج الذهني لابد وأن ندرأ أي اعتداء يقع أو سوف يقع على ذلك الإنتاج، لأنه إذا قام أي إنسان بعمل أو مجهود شاق وجاء في آخره ولم يحصد أجرته وثمرة عمله فإنه لن يعود لمثل هذا العمل، فكذلك المبدع الذي يقدم ما تفتقت عنه قريحته وعصارة أفكاره وسهر الأيام في إنتاج فكر يخرج للنور وقد احتبس كل وقته لحساب إخراج مصنفه ثم يفاجأ أن حقوقه قد أهدرت فلن يعود للإبداع.

فشددنا على أهمية حماية مصنفات الملكية الفكرية بإصدار التشريعات لحماية التراث والثقافة والدفع لمزيد من الإبداع بإقرار المجتمع لحماية مصنفات الملكية الفكرية لما لها من حقوق مالية ومعنوية ونشر الوعي لحاجته لهذه الحماية والتدقيق فيها من ناحية مضمونها وطبيعتها القانونية.

ثانيا –حماية حقوق الناشرين والمؤلفين ومصالحهم الأدبية: حماية حقوق الناشرين ومصالحهم الأدبية أوجبت اتخاذ كافة الإجراءات الأدبية والقانونية لمكافحة عمليات الاختراق والتشويه

والتزوير والاعتداء على حقوق الملكية الأدبية والفكرية والتوعية بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، وتجريم القرصنة والتزوير وعدم التستر أو المجاملة بكتمان المعلومات المتعلقة بعدم احترام كافة حقوق النشر والتأليف والإبداع، والنظر إليه بوصفه جريمة تتعلق بشرف المهنة.

2.3. أهم النصوص التشريعية الجزائرية المتعلقة بحقوق المؤلف:[9]

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول سن قوانين خاصة سعيا منها لتجسيد وعيها بأهمية حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك من خلال مجموعة من القوانين في كل مرة تعدلها أو تلغيها وتضع محلها ماهو أنسب للظروف المعيشية ولتساير التطورات الحاصلة في مجتمعنا.

أولا النصوص التشريعية المعمول بها سابقا: كان أول نص تشريعي جزائري خاص بحقوق المؤلف هو النص الصادر بموجب:

-الأمر رقم 14/73 المؤرخ في 3 افريل 1973 والمتعلق بحق المؤلف بعده صدر:

-الأمر 26/73 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1393 هـ الموافق ل 5 يونيو سنة 1973 يتعلق بانضمام الجزائر للاتفاقية العالمية لسنة 1952 حول حق المؤلف المراجعة بباريس في24 يوليو 1971.

-الأمر رقم 46/73 المؤرخ في 25 جمادى الثانية 1393 الموافق ل 25 يوليو سنة 1973 يتضمن إحداث المكتب الوطني لحق المؤلف.

-قرار مؤرخ في 7 رمضان 1394 هـ الموافق ل 24 سبتمبر 1974 يتضمن تحديد شروط الضمان للمؤلفين علة مكسب وطني لحق المؤلف.

-أمر رقم 10/97 المؤرخ في 27 شوال 1417 هـ الموافق ل 06 مارس 1997 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

-مرسوم تنفيذي رقم 366/98 المؤرخ في 02 شعبان 1419هـ الموافق ل 21 نوفمبر 1998 يتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

-مرسوم تنفيذي 41/2000 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1420 هـ الموافق ل 22 فبراير 2000يحدد كيفيات التصريح والمراقبة المتعلقين بالإتاوة على النسخة الخاصة.

-قرار مؤرخ في 12 صفر عام 1421 الموافق ل 16 مايو سنة 2000 يحدد النسب التناسبية للأسعار الجزافية الخاصة بالإتاوة المفروضة على النسخة الخاصة.

-أمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو النص القانوني المعمول به حاليا.
-قانون العقوبات المعدل بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.
-قانون الإجراءات الجزائية المعدل بموجب القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.
ب) الأمر رقم 05/03 المسير حاليا لحقوق المؤلف بالجزائر: تعد الجزائر من الدول الواعية بأهمية حماية حقوق المؤلف ولعل أحسن دليل على ذلك هو مجموعة النصوص القانونية التي تصدر في كل مرة والتي سبق ذكرها وأيضا مشاركتها في الدعم الدولي لهذه القضية بانضمامها للعديد من الاتفاقيات وفي كل مرة يأتي كل نص بشيء جديد ولو كانت بإعادة صياغة تتماشى ومتطلبات المجتمع لبعض المواد أو البنود أو تفصيل لبعض المواد للتوضيح أكثر حتى ولو كانت هذه النصوص القانونية ينقصها الكثير من التفصيل والوضوح، فبعد صدور الأمر 10/97 المؤرخ في 6 مارس 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي كان محل دراسات كثيرة توصلت إلى أن هذا النص القانوني كان شحيحا جدا فيما يخص حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ثم صدر في 19 من يوليو من سنة 2003 أمر رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي ألغى الأمر السابق ذكره، إذن أحدث نص ساري المفعول فيما يتعلق بحقوق المؤلف في الجزائر هو الأمر 05/03 ويتكون هذا الأمر من 164مادة مقسمة حسب المحاور التالية:
-المحور الأول: التعريف بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (احتوى على 3 مواد)
-المحور الثاني: المصنفات الأدبية والفنية المحمية وغير المحمية: مقسم الى 141 مادة
-المحور الثالث: العقوبات الناجمة عن المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة 20 مادة
ج-النص التشريعي الجزائري الأخير (الصادر في 2016) المتعلق بالسرقات العلمية: ويتمثل في القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 بمقتضى الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها والذي صدر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تضمن هذا القرار 39 مادة مقسمة على ستة فصول كمايلي:
الفصل الأول: أحكام عامة حسب المادتين 01 و02.
الفصل الثاني: تعريف السرقة العلمية حسب المادة 03.
الفصل الثالث: تدابير الوقاية من السرقة العلمية حسب المواد 04، 05 و06.

الفصل الرابع: مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية حسب المواد 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15.

الفصل الخامس: إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها حسب المواد من 16 إلى المادة 38.

الفصل السادس: أحكام ختامية حسب المادة 39.

3.3. صعوبات حماية المصنفات الرقمية في الفضاء السيبراني:[10]

إن التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات قد ترك الأثر الواضح في العديد من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية؛ فقد أضحت مسالة انتقال المعلومات بالسرعة الهائلة من المسائل التي خطفت أنظار العالم في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، إلا أنه وبقدر ما قدمته التكنولوجيا المتطورة من تسهيل في الحياة العامة إلا أنها قد خلقت تحديات من نوع معين اختلفت في طبيعتها عن تلك التي كانت موجودة قبل اختراع وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنيت والكوابل التلفزيونية وكذلك الساتلايت.

وقد انعكست تلك التحديات أيضا على واقع حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة وطبيعة التعامل مع تلك الحقوق مما أثار التساؤل المشروع حول كفاية القوانين والاتفاقيات ذات العلاقة لحكم المسائل الناشئة عن حقوق المؤلف والمرتبطة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ومنها الأنترنيت.

إن هذا الأمر يثير العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين على شبكة الأنترنيت وخصوصا في ظل حرية التحكم في المعلومات والمواد الأدبية والفنية على شبكة الأنترنيت من قبل المستخدم والمرسل ومزود الخدمة وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

إن الجهود المبذولة من قبل المنظمات والدول والأفراد في العالم لتنظيم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقد بدأت منذ قديم الزمان وقد تكللت تلك الجهود بالتوقيع على معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية عام 1886 وكذلك التعديلات المتلاحقة لها والتي وصلت إلى مرة كل عشرين سنة لكي تواكب التطور والتحديث في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها والتي كان آخرها عام 1971م.

كما أن تلك الجهود لم تقف عند ذلك الحد فقد شهد العالم أيضا آليات جديدة في مجال الحماية وفرت من خلالها حماية أفضل لحق المؤلف وتمثلت باتفاقية (التريبس) والتي عالجت أمورا لم تكن مطروقة في اتفاقية برن وبالرغم من حداثة تلك الاتفاقية وأهميتها إلا أنه من

الملاحظ أنها لم تستطع أن تغطي كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأعمال التي يتم نشرها وتداولها عبر الأنترنيت ووسائل الاتصال الحديثة والتي خلقت نوعا جديدا من التحديات والتي يمكن تلخيص بعضها بمايلي:

-سهولة وسرعة الحصول على المعلومات والتحكم بها.

-سهولة وسرعة التغيير في المعلومات وإعادة بثها ثانية.

-سهولة التلاعب في محتويات الأعمال وأشكالها وإعادة إنتاجها.

-سهولة نسخ محتويات الأعمال وإخراجها بصورة مشابهة للأصل وبدرجة من الإتقان تفوق النسخ العادي للأعمال وبعدد كبير من النسخ.

-تحكم المستقبل أو المستخدم بالمعلومة بحيث يمكن التحكم بالوقت والمكان اللذين يحددهما ذلك المستخدم.

الإطار الميداني للدراسة

1. مصادر المعلومات بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية بين الإتاحة والحماية

س1-ماهو الرابط الإلكتروني الخاص بمكتبتكم؟

المكتبات	الروابط الالكترونية
برج بوعريريج	https://www.facebook.com/132626293997209-المكتبة-الرئيسية-برج-بوعريريج/
المسيلة	https://www.facebook.com/BPLP.MSILA/
الجزائر العاصمة	https://www.facebook.com/MktbtAlmtaltAlmwmytynAldfly/
باتنة	https://www.facebook.com/BPLPHamlaBatna/
قسنطينة	https://www.facebook.com/biblplpc/
الجلفة	https://www.facebook.com/BPLP.DJELFA/

الجدول 2. الروابط الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الممثلة لعينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر تعتمد بشكل كبير على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) ولا تمتلك مواقع الكترونية مستقلة، وهذا حسب رأيهم لفعالية الموقع الأزرق في تحقيق الاتصال العلمي وتبادل المعلومات والمعارف بين مستعملو هذا العالم من الأعداد الهائلة للباحثين (طلبة وأساتذة) الذين يمتلكون حسابات بهذا الموقع، وعليه فيعد هذا الأخير أنسب منفذ الكتروني لتوصيل المعلومات

والمنشورات العلمية في أقل وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الموقع الأزرق يسمح بالتواصل الشخصي (prives messages) بين المكتبة وكل باحث لوحده على حدى من خلال إرسال رسالته في الحساب الخاص بالمكتبة مع إمكانية الرد عليه والإجابة عن استفساراته العلمية والبحثية دون عناء تنقله الى المكتبة.

س2-ماهي أنواع مصادر المعلومات المتاحة بالموقع الإلكتروني لمكتبتكم؟

أنواع المصادر	التكرارات	النسب المئوية
الكتب	03	%9.67
المجلات العلمية	02	%6.45
الرسائل الجامعية	01	%3.22
وقائع الملتقيات والندوات	16	%51.61
المحاضرات وفيديوهات التعليم عن بعد	09	%29.03
المجموع	31	%99.98

الجدول 3. مصادر المعلومات المنشورة بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن نسبة 51.61% من المبحوثين أكدت على أن منشورات وقائع الملتقيات والندوات تعد من أهم مصادر المعلومات المنشورة بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وذلك لتعريف المستفيدين بأهم النشاطات العلمية والثقافية التي تقوم بها هذه المكتبات وتوصيل رسالاتها العلمية والثقافية للمجتمع.

س3-ماهو النطاق الذي تمتد إليه الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات لمكتبتكم؟

نطاق الإتاحة	التكرارات	النسب المئوية
المكتبات المتابعة للمكتبة Les abonnées	15	%48.38
الأساتذة والباحثين الأصدقاء Les amis	10	%32.25
للجميع publiques	06	%19.35
المجموع	31	%99.98

الجدول 4. نطاق الإتاحة الإلكترونية للمصادر الخاصة بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن نسبة 48.38% من المبحوثين صرحت بأن نطاق الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يمتد لكل المكتبات العمومية المتابعة أو المشتركة بها (les abonnées/followers) سواءا العامة منها أو

الجامعية وذلك لتحقيق التعاون المكتبي وإقامة علاقات علمية بين هذه المكتبات من خلال تشاركها في تنظيم التظاهرات العلمية و عقد الاتفاقيات فيما بينها والهادفة لمعالجة مختلف المواضيع المكتبية لتطوير المكتبات الرئيسية بالجزائر، هذا بالإضافة إلى إبقاء الاتصال مع المكتبات الجامعية وتنسيق النشاطات العلمية وتبادل مصادر المعلومات المختلفة وكذا الخبرات في مجال المعالجة الموضوعية لها، هذا بالإضافة إلى القيام بعمليات (الإهداء، التبادل، النشر، ...) فيما بينها.

س4-هل يتم أخذ رأي المشاركون بشأن إتاحة أعمالهم إلكترونيا؟

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	04	%12.90
لا	27	%87.09
المجموع	31	%99.99

الجدول 5. أصحاب حقوق الملكية الفكرية لمصادر المعلومات المتاحة بالمكتبات الرئيسية

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن نسبة 87.09% من المبحوثين أنكرت أخذ رأي المشاركون في الأعمال العلمية بها بشأن إتاحة أعمالهم العلمية، فحسب رأيهم بأن هؤلاء المشاركون لا يمتلكون حقوق الملكية الفكرية لأعمالهم بعد المشاركة بها في التظاهرات، تصبح هذه الملكية للمكتبة، وهذه الأخيرة وحسب سياستها المتبعة تقوم بنشر هذه الأعمال لتعميم الاستفادة على الباحثين وتحقيق الوصول الحر لأكبر عدد ممكن منهم.

س5-ماهي اهم التحديات التي تعترض عملية الإتاحة الإلكترونية لهذه المصادر؟

العراقيل	التكرارات	النسب المئوية
قلة الموارد المادية (الأجهزة الإلكترونية)	02	%6.45
عدم كفاية الميزانية للقيام الرقمنة والإتاحة الإلكترونية	11	%35.48
نقص كفاءة العنصر البشري المكلف بالإتاحة الإلكترونية	18	%58.06
المجموع	31	%99.99

الجدول 6. تحديات إتاحة مصادر المعلومات بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية

من خلال الجدول رقم (06) يتضح أن نسبة 58.06% من المبحوثين صرحت بأن نقص كفاءة العنصر البشري المكلف بالإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات يعد من أهم المشكلات

التي تعترض عمليتي الرقمنة والإتاحة، لأن موظفو المكتبات متخصصون في مجال المكتبات والمعلومات والبعض الآخر في مجال الأرشيف، وبالنظر إلى عملية الإتاحة فإنها تحتاج إلى التعاون مع متخصصين في الإعلام الآلي والشبكات والنشر الإلكتروني، أو على الأقل إجراء تكوين أو تربص للمكتبيين لكي يتمكنوا من القيام بالإتاحة الإلكترونية أو النشر العلمي حسب قدراتهم ومهاراتهم التقنية.

2. تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية

س6-هل تتمتع مصادر المعلومات المتاحة بموقع المكتبة على حقوق الملكية الفكرية؟

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	28	%90.32
لا	03	%9.67
المجموع	31	%99.99

الجدول 7. مصادر المعلومات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية بالمكتبات الرئيسية للمطالعة

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن نسبة 90.32% من المبحوثين أكدت على أن مصادر المعلومات المتاحة بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تتمتع بحقوق الملكية الفكرية، إذ أن هذه المصادر منشورة بالعالم الأزرق والذي يبث المصدر الذي قام بمشاركة الملف العلمي، كما يبث قائمة الأشخاص أو المكتبات التي قامت بالاطلاع على هذا العمل أو مشاركته (Aimer/Partager)، هذا بالإضافة إلى نشر الموقع الإلكتروني للملف المنشور حيث عند الضغط عليه يظهر صاحب العمل الأصلي الذي قام به.

س7-ماهي هم الانتهاكات العلمية التي تتعرض لها هذه المصادر المتاحة؟

من خلال أجوبة المبحوثين أكدت نسبة 100% منهم أنه من بين الانتهاكات التي تتعرض لها المصادر الإلكترونية المتاحة رقميا هي "السرقات العلمية"، وبالرغم من أن هذه المصادر تتمتع بحماية حقوق لملكيتها إلا أن الاستعمال المتكرر والمتزايد وكذا إتاحة النص الكامل لهذه المصادر لا يكفل حماية المصدر من الاستغلالات الغير شرعية التي يقوم بها الباحثين خارج الموقع الأزرق، خاصة وأن هذه المصادر قابلة للتحميل والطبع أو النسخ والتصوير...

س8-ماهي أهم الآليات المعتمدة من طرفكم لحماية هذه المصادر الإلكترونية المتاحة؟

الآليات	التكرارات	النسب المئوية
الآليات الأخلاقية	07	%22.58
الآليات القانونية	09	%29.03
الآليات التكنولوجية	00	%00
الآليات الإدارية	15	%48.38
المجموع	31	%99.99

الجدول 8. الآليات المعتمدة لحماية المصادر الإلكترونية بالمكتبات الرئيسية للمطالعة

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن نسبة 48.38% من المبحوثين صرحت باعتماد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على الآليات الإدارية للتصدي لظاهرة السرقات العلمية لمصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة بالموقع الأزرق وذلك من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية بين المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية والتي تقوم أساسا على مجموعة من الاجتهادات من المكتبيين بناءا على القوانين والتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وكذا بعض مواد أخلاقيات البحث العلمي، لأن هذه المكتبات لا تمتلك لقانون أو ميثاق أخلاقي صريح ضد السرقات العلمية.

س9-ماهي صعوبات /تحديات حماية المصادر الإلكترونية المتاحة بالمواقع الإلكترونية؟

الصعوبات	التكرارات	النسب المئوية
صعوبات تقنية وتكنولوجية	25	%80.64
صعوبات علمية وموضوعية	02	%6.45
صعوبات	04	%12.90
المجموع	31	%99.99

الجدول 9. تحديات حماية المصادر الإلكترونية المتاحة بالمواقع الإلكترونية بالمكتبات الرئيسية للمطالعة

من خلال الجدول رقم (09) يتبين أن نسبة 80.64% من المبحوثين أكدت على أن الصعوبات التقنية والتكنولوجية تعد من أولى الصعوبات التي تواجه الحماية الإلكترونية لمصادر المعلومات المتاحة بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وهذا نظرا لنقص الإمكانيات التكنولوجية بهذه المكتبات، سواء تلك الخاصة بعملية الرقمنة والإتاحة أو بالحماية من الانتهاكات الإلكترونية، وهذا ما يخلق تخوف كبير لدى المكتبيين بشان الإتاحة الإلكترونية، مما يتطلب إعادة بلورة سياسة جديدة أو تعديل تلك القائمة المتعلقة بالإتاحة الإلكترونية (سياسة وطنية) تخص جميع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر لتوحيد العمل والاتفاق على قوانين وضوابط الاستعمال للباحثين .

س10-ماهي مقترحاتكم لحماية مصادر المعلومات المتاحة بالمواقع الإلكترونية؟

اقترحت عينة الدراسة الممثلة في المكتبيين مجموعة من المقترحات لتحسين حماية المعلومات الرقمية بالمواقع الإلكترونية كمايلي:

1-إنشاء مواقع إلكترونية مستقلة خاصة بكل مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية (بكل ولاية).

2-إنشاء شبكة وطنية الكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

3-تقليل الاعتماد على الموقع الأزرق رغم فعاليته في نشر المعلومات العلمية.

4-عقد اتفاقيات، اجتماعات، نقاشات داخلية بين المكتبات الرئيسية الجهوية.

5-توسيع دائرة النشاطات العلمية إلى المستوى الدولي والتعاون الخارجي.

6-نشر ثقافة الاستعمال الإلكتروني لمصادر المعلومات الإلكترونية.

3. نتائج الدراسة

1-تعتمد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر على الموقع الإلكتروني (فيسبوك) لنشر مصادرها.

2-تعد تقارير المؤتمرات والندوات والنشاطات العلمية من أهم منشورات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالموقع الأزرق.

3-يمتد نطاق حماية المصادر الإلكترونية بالمواقع إلى جميع المكتبات المشتركة عبر الموقع الإلكتروني.

4-تعاني المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من نقص الكفاءات البشرية المؤهلة للإتاحة والحماية الإلكترونية.

5-تعد السرقات العلمية من أهم الانتهاكات الإلكترونية التي تتعرض لها مواقع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

6-تعتمد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على الآليات الإدارية التنظيمية للتصدي لتحدي السرقات العلمية.

4. مقترحات الدراسة

1-ضرورة إنشاء شبكة وطنية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من خلال إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بكل واحدة منها.

2-تعزيز التعاون والشراكات بين المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وبين مخابر البحث والجامعات بالجزائر.

3-تنظيم التظاهرات العلمية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي الإلكتروني والتوعية بخطورة السرقات العلمية.

4-نشر ثقافة استعمال مصادر المعلومات الإلكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)

5-إنشاء علاقات دولية خارجية مع مختلف المكتبات العمومية الأوروبية والعربية وكذا المغاربية.

6-تنظيم دورات تكوينية وتدريبية لفائدة مكتبيو المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حول استعمال التكنولوجيات الحديثة.

خاتمة

من خلال ما تقدم نستنتج أن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على مختلف مصادر المعلومات بالمواقع الإلكترونية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من مختلف جرائم المعلومات والتي على رأسها جريمة السرقات العلمية، رغم أن القوانين أو التشريعات الجزائرية لم تتكلم بشكل صريح حول هذه الجريمة، لكنها أكدت على ضرورة حماية حقوق المؤلف الأدبية مادام مصنفه يتمتع بعنصر الإبداع والابتكار، ولهذا فالتوعية بأخلاقيات البحث العلمي وأساسيات التوثيق العلمي أضحت مطلب أساسي على كل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تكريسه في إطار أكاديمي وعلمي بحت، مما يساهم في تعزيز التأليف والإبداع من خلال ضمان حماية الخصوصية و المصداقية العلمية في العالم السيبراني ما من شانه أن يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج الفكري الوطني وكذا التراث التاريخي للأمة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** (ع58، س44)، الجزائر، 2007، ص37.

2- عبد الهادي، زين الدين وآخرون. **المكتبات العامة: تنظيمها، خدماتها، تقنياتها الحديثة في ضوء الأنترنيت**، القاهرة: دار أيبس، 2002.

3- رياب، رابح؛ قدي، ع الرحمان. **أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية: دراسة وصفية مقارنة بين الموقعين الإلكترونيين الرسميين لكل من جامعة ورقلة وجامعة قسنطينة 01**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (ع24، جوان 2016).

4- زايدي، حسينة؛ عبد الاله، عبد القادر. **دور الأنترنيت في تنمية خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر**، مجلة الحوار الفكري.

5- ملحم، عصام توفيق أحمد. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية**، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011. (متاح على الخط الإلكتروني): https://books.google.dz تمت الزيارة في (20-11-2020 19:23).

6- التلهوني، بسام. **تحديات حماية حق المؤلف على الأنترنيت: إدارة الحقوق الرقمية وإنفاذها**، جامعة الأردن: كلية الحقوق، 2004.

7- حقاص، صونية. **حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري**، ماجستير، المعلومات الإلكترونية، الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات، الجزائر: جامعة قسنطينة، قسم علم المكتبات.

8- صالح، محمود. **المعلوماتية وانعكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية: دراسة مقارنة**، مصر: دار الكتب القانونية، 2014.

باللغة الأجنبية:

9- Jermy Philips; Alisen Fifth**. Introduction to intellectual property law** .1990.P.3

10- Reitz Joan M. **ODLIS-Online Dictionary Library and Information Science**; London: Libraries Unlimited ,2004 ،p 501. Available at: http://lu.com/odlis/index.cfm viewed on 21 /11/2020.

هوامش الدراسة

[1] عبد الهادي، زين الدين وآخرون. **المكتبات العامة: تنظيمها، خدماتها، تقنياتها الحديثة في ضوء الأنترنيت**، القاهرة: دار أيبس، 2002، ص24.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** (ع58، س44)، الجزائر، 2007، ص37.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** (ع58، س44)، الجزائر، 2007، ص37.

ISSN:2661-7781

[3] رياب، رابح؛ قدي، ع الرحمان. **أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية: دراسة وصفية مقارنة بين الموقعين الإلكترونيين الرسميين لكل من جامعة ورقلة وجامعة قسنطينة 01**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (ع24، جوان 2016)، ص 67.

[4] Jermy Philips; Alisen Fifth**. Introduction to intellectual property law** .1990.P.3

[5] ايدي، حسينة؛ عبد الاله، عبد القادر. **دور الأنترنيت في تنمية خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر**، مجلة الحوار الفكري، ص320.

[6] ملحم، عصام توفيق أحمد. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية**، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011. (متاح على الخط الإلكتروني): https://books.google.dz تمت الزيارة في (20-11-2020 19:23).

[7] Reitz Joan M. **ODLIS-Online Dictionary Library and Information Science**; London: Libraries Unlimited ,2004 ،p 501. Available at: http://lu.com/odlis/index.cfm viewed on 21 /11/2020.

[8] صالح، محمود. **المعلوماتية وانعكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية: دراسة مقارنة**، مصر: دار الكتب القانونية، 2014، ص77.

[9] حقاص، صونية. **حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري**، ماجستير، المعلومات الإلكترونية، الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات، الجزائر: جامعة قسنطينة، قسم علم المكتبات، ص 16.

[10] التلهوني، بسام. **تحديات حماية حق المؤلف على الأنترنيت: إدارة الحقوق الرقمية وإنفاذها**، جامعة الأردن: كلية الحقوق، 2004، ص 3.